ملف العدد: استراتيجية «قوّة السلام» تحت الضوء

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

السعر: 30 ليرة سورية جديدة

أسبوعية – سياسية – ثقافية | www.ninarpress.net | العدد 57 الأحد 29 تشرين الثاني 2026 | 12 صفحة



كيف تبني سورية اقتصادها بيدها لا بوصفات الآخرين؟



الافتتاحية



استراتيجية قوّة السلام.. ركائز وأهداف

أسامة آغي

أطلق الرئيس أحمد الشرع، رئيس الجمهورية العربية السورية الانتقالي استراتيجية بُنيت على ما أطلق عليها «قوّة السلام». وهي مشتقة من واقع سوريا الملموس بعد تحريرها من قبضة نظام الإبادة الأسدي. هذه الاستراتيجية ترتكز على نظرية تقول «بتصفير المشاكل الخارجية»، أي عدم الانخراط بمفاعيل الصراع الإقليمي والدولي من أجل تركيز الجهد الأعظمي لعمل الحكومة الانتقالية على النهوض الاقتصادي وبناء الدولة الوطنية، وهذا يتطلب تحقيق السيادة الكاملة للدولة السورية على كامل جغرافيتها، ورفض أية مشاريع تقود إلى التقسيم أو القبول بنظام فيدرالي لا تحتمله سوريا وفق واقعها الحقيقي.

إن اعتماد استراتيجية «قوّة السلام» يحتاج بالضرورة إلى تصفير المشاكل الخارجية والداخلية، ففي الوقت الذي استطاعت فيه هذه الاستراتيجية تحقيق نتائج هامة جداً، مثل كسر طوق العقوبات التي كانت مطبّقة على البلاد دولياً، واستعادة دور سوريا في النظام السياسي العربي، وحضورها الدولي والأممي، بقي تصفير المشاكل السياسية الداخلية دون مستوى التحرّر منها، وهذا له أسباب عديدة.

إن علاقة جدلية تحكم طرفي استراتيجية «قوّة السلام»، وتتمثّل هذه العلاقة بضرورة النهوض بهما بصورة متوازنة ومتزامنة، فإذا نجحت السياسة الخارجية وبقيت المشاكل الداخلية فإن تلك الاستراتيجية ستكون في خطر، فكيف تنجح سياسة إقليمية ودولية مع وجود اضطرابات داخلية تتعلق بالوضع الاقتصادي والمعيشي والعلاقة بين الدولة ومكوناتها الوطنية.

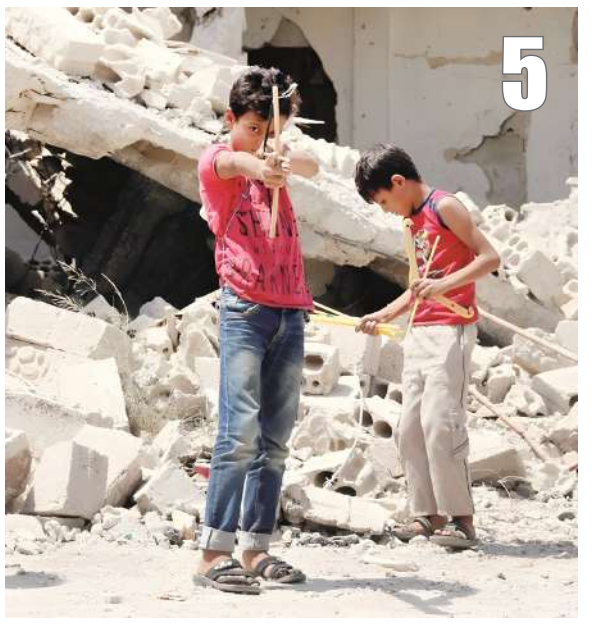
إن نجاح «صفر مشاكل داخلية» يتطلب اعتماد انفتاح حقيقي وملموس على قوى المجتمع كلها، وهذا يتطلب وضع خطط اقتصادية واجتماعية يصيغها ممثلو قوى المجتمع السوري السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أي أن هناك ضرورة للالتفات إلى هذا المنحى العام والحاسم، لأنه يستطيع طرح رؤى واسعة لا تتعلق باحتكار الرؤية والحل.

الأوضاع الاقتصادية في البلاد سيئة، وهذا يعرفه القاصي والداني، ووضع سوريا الحالي لا يسمح بوضع نظريات تجريبية لشخصيات قد تكون ذات كفاءة غير شاملة.

إن الاعتماد على استراتيجية أحد طرفيها عاجز والآخر نشيط هي استراتيجية بحاجة إلى مراجعة بنيوية شاملة.

المطلوب في سوريا (كما قال الرئيس الشرع) هو الانتقال من مفهوم الثورة إلى مفهوم الدولة، وهذا يعني مشاركة كل القوى السورية في قرارات بلادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. فهل ستراجع قيادة العهد الجديد ركائز تصفير مشاكل؟ أم أن تراكم المشاكل الداخلية سيصل إلى مرحلة القانون الذي يقول: (التراكمات الكميّة تؤدّي إلى تغييرات نوعية).

6
هل نقيس أداء السلطة الانتقالية بحجم التركة أم بأهداف الثورة؟



من الثورة إلى الدولة.. أم من الثورة إلى السلطة؟

9
محافظة درعا: واقع الاقتصاد والطموح الواقعي



بناء الدولة في سورية يبدأ من تنمية الشرق

نجاح في الخارج وتعثر في الداخل..

مـــن يدفـــع ثمـــن المركزيـــة؟



مرعي الرمضان

> حين تُطبَّق المحاسبة على فئة وتُعلَّق عن أخرى، يفهم المواطن أن الميزان هو القوة والمال والانتماءات القبلية وأن الإعلان عن الإمساك بأحد مجرمي الحرب يراد منه التغطية على أزمة اقتصادية



داخل بيت السوري اليوم، لا تشعر الغالبية بأن قانون قيصر قد أُلغي في كانون الأول 2025، ولا بأن اسم البلاد قد شُطب من قائمة الإرهاب في آب 2026؛ مع أن دمشق حققت بالفعل اختراقاً خارجياً لافتاً، بدت معه «قوة السلام» كأنها نقلت البلاد من منطق الثورة إلى منطق الدولة نسبياً. البرهان حقيقي في شقّه الدبلوماسي، لكنه يصطدم بسؤال حارق: لماذا تتسع الأبواب في الخارج بينما تبقى مغلقة في الداخل؟

هل الإنجاز الخارجي بلا شروط؟ بالتأكيد لا؛ فالخارج لا يمنح ثقته مجاناً، وأوراقه مربوطة بملفات الداخل: محاربة داعش، وضبط الحدود، ووضع المقاتلين الأجانب، وحماية المكوّنات، وحتى التقارير الدورية التي طلبها الكونغرس حول مكافحة داعش دليل على أن الانفتاح قابل للمراجعة. إذن، المساران ليسا منفصلين كما يوحي السؤال؛ فالعالم يراقب الداخل ويحاسب عليه، ومن يعتقد أن الدبلوماسية قادرة على تعويض هشاشة الداخل إنما يبني على رمال.

أطروحة الزمن: ما لها وما عليها يقول المدافعون عن الحكومة الانتقالية إن حرباً دامت أربعة عشر عاماً لا تُطوى في عامين. والحجة وجيهة: بنية تحتية مدمّرة، وخزينة خاوية، وتضخم مزمن، ومصارف تحتاج وقتاً لتستفيد من رفع العقوبات. لكن الزمن لا يعمل وحده؛ ثم إن أقوى ذريعة كانت تُساق للتأجيل - وهي العقوبات - قد سقطت بقرار، فما الذي بقي يفسّر التعثر؟ هنا أقترح معياراً قابلاً للاختبار بدل الانتظار المفتوح: ما المؤشرات التي نقبلها دليلاً على التقدم خلال اثني عشر شهراً؟ ساعات الكهرباء في المحافظات حالياً لا تتجاوز خمس ساعات في اليوم والليلة، وسعر الصرف عند حدود 150 ليرة جديدة للدولار وهو مرشح للارتفاع واستمرار هبوط سعر الليرة، ونسبة العائدين الذين وجدوا ماءً وكهرباء وسجلاً عقارياً سليماً لا تتجاوز 20% في أحسن الأحوال. ومن لا يحدد مؤشراته لن يعرف متى يفشل.

في الداخل: عدالة تُدار بالمصالحة لا بالقانون في ملف العدالة الانتقالية، شهد الناس تسويات مع متهمين بانتهاكات جسيمة تتعلق بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وقادة مليشيات وأمراء حرب تحت عنوان حفظ التوازنات وذريعة المصلحة العامة، بداية من فادي صقر وحمشو والبشير والعزيز وغيرهم الكثير، وما زال الحبل على الجرار. وحين تُطبَّق المحاسبة على فئة وتُعلَّق عن أخرى، يفهم المواطن أن الميزان هو القوة والمال والانتماءات القبلية لا القانون وأن الإعلان عن الإمساك بأحد المنتهكين ومجرمي الحرب يراد منه التغطية على أزمة اقتصادية. كما أن أحداث الساحل في آذار 2025 والسويداء في تموز 2025 لم تُنتج مساءلة شفافة تُقنع أهل الضحايا.

وفي ملف «قسد»، بدأ الحسم بالقوة أولاً ثم بالاتفاق؛ ففي 30 كانون الثاني 2026 جاء اتفاق دمج تدريجي بعد أن انتزعت القوات الحكومية مساحات واسعة من الشمال والشرق، وفي 21 آب 2026 أعلن مظلوم عبدي اكتمال الدمج العسكري والأمني والإداري. إنه إنجاز كبير، لكن ما بقي معلّقاً هو بقاء الاندماج شكلياً أقرب ما يكون إلى فترة سيطرة النظام البائد، وتوزيع السلطة والمشاركة المحلية ضمن معيار المحاصصة، وهو سؤال لم يُحسَم بسلاح ولا ببيان.

أما في المشاركة السياسية، فقد أثارت آلية تشكيل مجلس الشعب سؤالاً لم يُجَب عنه بعد: أين ينتهي الانتخاب وأين يبدأ التعيين؟ وهل المجلس تكنوقراط منصة للكفاءات والخبرات الوطنية والأكاديمية، أم أداة لشرعنة الأمر الواقع وتنفيذ تفاهمات مسبقة؟

التفسير البنيوي: دولة تعرف كيف تفاوض لا كيف تُدير هنا يظهر جوهر المشكلة في بنية الحكومة الانتقالية وطريقة إدارة الحكم. فالنجاح الخارجي يصنعه قرار مركزي ودائرة ضيقة تعرف كيف تفاوض وتطمئن وتقايض. أما النجاح الداخلي فيحتاج ما لا تملكه الدوائر الضيقة: مأسسة حقيقية تعمل حين يغيب القائد، وتراتبية وظيفية راسخة، وقضاء لا يتبع أحداً. المفارقة إذن ليست تفاوتاً في الإيقاع، بل أثر مباشر لشخصنة القرار؛ فالسرعة التي أنجزت اختراق الخارج هي نفسها التي تعطّل بناء الداخل.

ويظهر الدليل في التعيينات؛ فحين تُسنَد مفاصل حساسة في الإدارة والدبلوماسية إلى أهل الثقة والترضية، ويُقصى في المقابل موظفون ذوو خبرة إجرائية بلا فرز ولا بديل، تخسر الدولة ذاكرتها المؤسسية. المطلوب محاسبة الفاسد قانونياً، لا شطب الجهاز الإداري برمّته. والدبلوماسية نفسها مهنة احترافية، والثقة السياسية وحدها لا تكفي لإدارتها في المحافل الدولية. وإن شئتم الاختصار: نحن أمام حكومة بلا برنامج نهضوي معلن، تدير الأزمة يوماً بيوم بقرارات ارتجالية وبمبدأ رد الفعل لا خطط استراتيجية ولا خطط طوارئ، ولا تقول للمحافظات ما الذي سيتغير ومتى.

من ضفاف الفرات أكتب هذه الأسطر من بلد يُناقَش فيه التعافي في العاصمة، بينما تأتي الكهرباء في دير الزور والجزيرة أربع ساعات يومياً وقد لا تأتي إطلاقاً في العديد من المناطق، وتتهالك شبكات المياه التي تروي الأرض والناس، سواء في قطاعات الري الخمسة والجمعيات الزراعية التعاونية أو قناة ري الخابور. ويعود النازحون إلى بيوت بلا ماء ولا وثائق ملكية، حيث تصل حالات ضياع السجلات العقارية في مدينة دير الزور إلى نحو 70%. ومنذ عام تقريباً تبدّل من يحكم المنطقة شرق نهر الفرات، أما ما يصل إلى المواطن فلم يتبدّل بالسرعة نفسها؛ إذ تقدّمت الإغاثة المؤقتة على مشاريع التعافي المبكر بسبب حجم الدمار والنزوح وتهالك البنى التحتية.

إن الانتقال من منطق الثورة إلى منطق الدولة لا يُقاس بعدد الوفود التي تدخل دمشق، ولا بالهوية البصرية، ولا بالاحتفالات والمهرجانات، ولا بالمشاريع السياحية والمواكب الرسمية، بل يُقاس بما سيقوله أهل دير الزور والبوكمال والميادين والصور بعد عام: هل صار القانون واحداً على الجميع، أم مازال الباب الذي يُفتح في العاصمة يُغلق عند أول طريق ترابي؟

الدولة قيد الإنشاء.. والسلطة على رأس العمل



صفوان جمو

> الرغبة في إظهار ملامح الدولة الجديدة أمر مفهوم، لكن ترسيخها يحتاج إلى وقت وعمل متواصل.. فالمسألة لا تتعلق بتغيير الشعارات أو إنشاء المؤسسات فحسب، بل بكيفية تطوير أساليب إدارة الحكم واتخاذ القرار، ووضع قواعد واضحة



قد تنجح الثورة في إسقاط نظام خلال أيام، لكنها لا تستطيع بناء دولة بالسرعة نفسها. فإسقاط النظام القديم حدث سياسي، أما بناء الدولة فهو عملية تاريخية شاقة تتطلب تغييراً في العقلية السياسية، وفي طبيعة السلطة، وفي العلاقة بين الحاكم والمحكوم. هنا تحديداً تبدأ المحنة الحقيقية للثورات؛ حين تجد نفسها أمام استحقاق أصعب من الانتصار، وهو أن تتحول من قوة تسعى إلى امتلاك السلطة إلى سلطة تقبل أن تكون محكومة بالقانون. وفي سوريا، تبدو هذه المسافة بين الانتصار وبناء الدولة واحدة من أهم التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية بقيادة الرئيس أحمد الشرع. فليس كافياً أن تتغير المفردات من الثورة إلى الدولة، أو أن تتحول مقار العمل الثوري إلى مكاتب حكومية، حتى نكون قد دخلنا فعلاً زمن المؤسسات. فالدولة لا تُبنى بتغيير الواجهات، وإنما بتغيير ما يجري خلفها وبمدى قدرتها على فرض القانون على الجميع بمن فيهم المسؤولون أنفسهم.

لا يمكن إنكار أن المقاربة التي انتهجها الرئيس أحمد الشرع، والقائمة على التهدئة وتجنب الصدام وفتح قنوات التفاهم، ساهمت إلى حد ما في إبعاد البلاد عن احتمالات مواجهات جديدة، ووفرت فرصة للانتقال من منطق الثورة إلى منطق إدارة الدولة. وهذه فرصة ثمينة في بلد أنهكته سنوات الحرب والانقسام. لكن الحفاظ على السلم ليس بناء الدولة؛ إنه شرط من شروطها. فالهدوء يفتح الطريق، لكنه لا يعبّده تلقائياً، والنجاح في تجنب أزمة اليوم لا يعني امتلاك خطة واضحة للغد.

هنا تظهر إحدى صعوبات المرحلة الانتقالية؛ فالرغبة في إظهار ملامح الدولة الجديدة أمر مفهوم، لكن ترسيخها يحتاج إلى وقت وعمل متواصل. فالمسألة لا تتعلق بتغيير الشعارات أو إنشاء المؤسسات فحسب، بل بكيفية تطوير أساليب إدارة الحكم واتخاذ القرار، ووضع قواعد واضحة تضمن استمرارية العمل المؤسسي. فبناء الدولة لا يتحقق بمجرد وجود المؤسسات، بل بقدرتها على أداء دورها بفاعلية، وترسيخ ثقة المواطنين بها، وجعل القانون مرجعاً للجميع.

سياسياً، تحتاج سوريا إلى اتفاق وطني جديد يحدد العلاقة بين الدولة والمواطنين، ويضمن المساواة بينهم في الحقوق والواجبات، بعيداً عن مواقفهم السابقة أو انتماءاتهم أو قربهم من السلطة. فالتنوع السوري يجب أن يكون جزءاً من بناء الدولة، وأن ينعكس في الدستور، وفي مشاركة جميع السوريين في الحياة السياسية، وحقهم في اختيار ممثليهم ومحاسبتهم. ومن الضروري أيضاً ترسيخ مبدأ تداول السلطة، ورفض الحكم الفردي واحتكار القرار، بحيث لا ترتبط الدولة بشخص الحاكم أو إرادته، بل بالقانون والمؤسسات. كذلك، يجب توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، وجعل عملها خاضعاً للقانون، بعيداً عن الولاءات الشخصية والسياسية. فالدولة ملك لجميع مواطنيها، وليست ملكاً لحكومة أو مجموعة أشخاص؛ والحكومات قد تتغير، لكن مؤسسات الدولة يجب أن تستمر وتخدم الجميع دون تمييز.

اقتصادياً، تبدو الفجوة بين طموحات السلطة والواقع السوري واسعة. فحجم الدمار واحتياجات إعادة الإعمار، إلى جانب ملايين السوريين الذين ما زالوا يعانون من الفقر والنزوح وضعف الخدمات، تجعل التعافي مهمة طويلة ومعقدة. ورغم ظهور بعض المؤشرات الإيجابية على تحسن النشاط الاقتصادي وتراجع التضخم، فإن ذلك لم ينعكس بعد بصورة ملموسة على حياة معظم المواطنين. فالإعلان عن فرص الاستثمار لا يصنع بيئة استثمار، وهذه تحتاج إلى قضاء موثوق، وقواعد واضحة، ومنافسة عادلة، ومكافحة للفساد. كما أن عودة أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين تمثل مؤشراً مهماً على استعادة الأمل، لكنها لا تعني أن أزمة العودة قد انتهت؛ فالناس لا يحتاجون إلى العودة إلى جغرافيا المكان فحسب، بل إلى بيوت صالحة للسكن، وفرص عمل، ومدارس وخدمات، وشعور حقيقي بالأمان. وفي النهاية، لا يقاس التعافي بعدد الاتفاقيات والمؤتمرات الاقتصادية، بل بمدى قدرة المواطن على استعادة حياة طبيعية وكرامة افتقدهما طويلاً.

واجتماعياً، لا يمكن ترميم ما كسره الصراع عبر الدعوة إلى النسيان أو الاكتفاء بمفردات المصالحة. فالعدالة الانتقالية والمحاسبة وجبر الضرر شروط لبناء الثقة، لا عقبات أمامها. ولا تستقيم دولة القانون إذا كانت الانتهاكات تُدان حين تصدر عن طرف، وتُبرر حين تصدر عن طرف آخر. فالعدالة لا تتغير قيمتها بتغير هوية الفاعل، واختبار الدولة ليس في قدرتها على حماية أنصارها، بل في قدرتها على حماية من لا يتفقون معها أيضاً.

أما ثقافياً، فالمطلوب تغيير العلاقة بين السلطة والمجتمع، وترسيخ ثقافة سياسية تقبل الاختلاف وتتعامل مع النقد باعتباره حقاً لا شبهة. ليس كل معارض للسلطة خصماً للدولة، كما أن تأييد السلطة لا يمنح صاحبه صكاً حصرياً للوطنية. وربما يكون من علامات الانتقال الحقيقي أن تتعلم السلطة الإصغاء إلى الأسئلة غير المريحة، بدلاً من البحث عن نوايا أصحابها. فالصحافة التي تسأل ليست بالضرورة خصماً، والمواطن الذي يعترض لا يحتاج إلى تقديم إثبات إضافي على وطنيته.

في النهاية، لا ينقص سوريا خطاب جديد عن الدولة؛ ينقصها أن يلمس السوريون أثرها في القضاء والإدارة والخدمات والحقوق. ومقاربة التهدئة التي اتبعها الرئيس الشرع يمكن أن تكون مدخلاً مهماً لهذا المسار، لكنها ستظل خطوة أولى ما لم تتبعها قواعد ومؤسسات ومحاسبة ومشاركة سياسية حقيقية.

فالانتقال من الثورة إلى الدولة لا يعني أن تتوقف السلطة عن الحديث بلغة الثورة فحسب، بل أن تتخلى عن امتيازاتها وعاداتها حين تتعارض مع مقتضيات الدولة. والاختبار الحقيقي ليس أن تقتنع الناس بأن السلطة أصبحت دولة، بل أن تصبح الدولة أقوى من السلطة، والقانون أعلى من المسؤول، والمواطنة أوسع من الولاء. عندها فقط يمكن القول إن الثورة لم تغيّر الحاكم فحسب، بل غيّرت طريقة الحكم.

كيف تبني سورية اقتصادها بيدها لا بوصفات الآخرين؟

قراءة في مشروع اقتصاد المرونة

د. عصام شيخ الأرض



تقف الحكومة الانتقالية اليوم أمام امتحان قاسٍ. فحاجات الناس العاجلة تلتهم كل رصيدها السياسي والمالي، بينما مشاريع البناء الكبرى لا تعطي ثمارها بين ليلة وضحاها. يشبه حالنا سفينة تُصلَح في عرض البحر وسط الأمواج. لا نملك إمكانيات سحبها إلى الميناء لإعادة إصلاحها، لكن لا يجوز في الوقت ذاته أن نقضي العمر في ترقيع الثقوب كل صباح ونسمي ذلك رؤية اقتصادية.

وهنا تبرز رؤيتي القائمة على هندسة بناء الدولة واقتصاد المرونة، وهي رؤية ترفض أن نكون مجرد مقلدين لقوالب اقتصادية جاهزة استُوردت من دول لا تشبه ظروفنا ولا معاناتنا. نحن بحاجة إلى منهج يصنع الحل من رحم إمكانياتنا المحلية، لكن تطبيقه على أرض الواقع يتطلب ثلاث نقلات جريئة:

أولاً: الانتقال من حكومة التوازنات والمحاصصة إلى حكومة البرنامج الواحد بصلاحيات تنفيذية حاسمة.

ثانياً: تحويل البوصلة الاقتصادية من ثقافة الإغاثة الطارئة إلى بناء قدرات إنتاجية تصمد في وجه العواصف.

ثالثاً: تأسيس شرعية تستمد قوتها من الإنجاز على الأرض، لا من رصيد الماضي أو وعود الخارج وحدهما.

يعتقد كثيرون أن الاقتصاد المرن هو ذلك الذي يمتلك نفساً طويلاً لتحمّل الضربات. لكننا في نظرية اقتصاد المرونة نفرّق بوضوح بين أن نبقى أسرى الصدمة، وبين أن نحولها إلى نقطة انطلاق. فالعودة إلى اقتصاد ما قبل عام 2011 ليست مستحيلة فحسب، بل هي غير مرغوبة أصلاً، لأن ذلك الاقتصاد كان هشّاً، يعيش على الريع والنفط والمساعدات، ويسقط عند أول هزة.

ما تحتاجه سورية اليوم هو مرونة التحوّل، أي أن نعيد تشكيل بنية اقتصادنا بأيدينا ليتحرر من الاعتماد على مورد واحد، وينوّع صادراته، ويصبح قادراً على امتصاص تقلبات الغذاء والطاقة وسعر الصرف، بل وحتى الصمود لو انقطعت المساعدات الخارجية فجأة. إن الاعتماد المفرط على المعونات والتحويلات الخارجية يبقي اقتصادنا في غرفة الإنعاش، بينما تبني المرونة الحقيقية مناعته الذاتية من الداخل.

ومن مفهوم هندسة بناء الدولة نرى أن المؤسسة الصلبة تقوم على أربع ركائز مترابطة: القوة المنضبطة تحت راية واحدة، والمال العام الذي يموّل المشاريع، والشرعية التي تمنحها ثقة الناس، والقيادة التي تجمع الشتات نحو هدف مشترك.

والحكومة الانتقالية تمتلك خيوطاً من هذه الركائز بدرجات متفاوتة، فالشرعية الثورية حاضرة لكنها تتآكل بطبيعة الزمن إن لم تجدد، والقوة موجودة لكنها تحتاج إلى الانصهار في جيش وطني واحد، والمال شحيح، والقيادة تقف أمام اختبار الانتقال التاريخي من منطق قائد التحرير إلى منطق رجل الدولة.

وهنا تولد الفكرة الأهم: الشرعية الأدائية، أن يلمس المواطن في حياته اليومية أن الدولة تحميه وتخدمه بانتظام، وحين تتأخر الصيغ الدستورية النهائية، تصبح الخدمة العامة هي العمود الفقري للاستقرار، وهكذا يتعانق الاقتصاد والسياسة، فالوظيفة والخبز والكهرباء ليست مجرد مطالب معيشية، بل هي الوجه الحقيقي لشرعية الدولة.

ولنضع رؤيتنا في حل هذه المسألة عبر أربعة مسارات للخروج من عنق الزجاجة:

- الأمن استثمار رابح لا عبء مالي: توحيد السلاح تحت مظلة الدولة ليس شرطاً سياسياً فقط، بل هو شرط اقتصادي بامتياز. فتعدد الفصائل وبقاء جيوب خارج القانون يرفعان ضريبة الخوف التي يدفعها كل مستثمر ومزارع وتاجر. دمج المقاتلين في مسارات مهنية وإنتاجية، وفتح الطرق التجارية، ووقف الجبايات غير الرسمية، كلها خطوات تحوّل الأمن من عبء على الموازنة إلى محرك يضخ الحياة في الأسواق.
- من انتظار المساعدات إلى الإنتاج الذاتي: مع غلاء المعيشة وتآكل قيمة الليرة، لم يعد اقتصادنا قادراً حتى على امتصاص الصدمات اليومية. والحل لا يكمن في انتظار معجزات خارجية، بل في إطلاق طاقاتنا الكامنة في ثلاثة قطاعات سريعة الأثر:
- الزراعة: عبر إعادة إحياء شبكات الري ودعم الفلاح بالبذار والوقود ليستعيد الريف عافيته وتقل فاتورة الاستيراد.
- الطاقة الشمسية اللامركزية: للمنازل والورش الصغيرة لتخفيف العبء عن الشبكة العامة وخلق فرص عمل محلية.
- الخدمات الرقمية: عبر استثمار عقول شبابنا المتعلم لتصدير البرمجيات والتصميم للأسواق الإقليمية دون الحاجة لموانئ أو مصانع عملاقة.
- عقد اجتماعي جديد عنوانه الشفافية: المطلوب عقد اجتماعي بسيط وواضح: يدفع المواطن ضريبة عادلة وتصاعدية، وتُعفى المشاريع الصغيرة، لكن الأهم أن تُعلن الدولة بشفافية أين تذهب كل ليرة: إلى راتب المعلم، ومستشفى الحي، ومحطة الكهرباء. عندها تتحول الضريبة من جباية مكروهة إلى شراكة وطنية.
- إنقاذ الطبقة الوسطى حاملة الاستقرار: الطبقة الوسطى هي صمام الأمان لأي مجتمع، لأنها تملك ما تخشى خسارته فتدافع عن الاستقرار. وقد سحقت الحرب هذه الطبقة.

هل تملك الحكومة الانتقالية أدوات التنفيذ؟

نعم، تملك الحكومة اليوم أوراق قوة لا يُستهان بها: قبول شعبي واضح في حراكها الخارجي، وقيادة قادرة على الحسم متى توفرت الإرادة، ونافذة اهتمام إقليمي ودولي بإعادة الإعمار - وهي نوافذ لا تبقى مفتوحة إلى الأبد - إلى جانب خطوات مشجعة لربط السياسة بالاستثمار. لكن الصدق يقتضي القول إن الانتقال من إدارة الأزمة، إلى هندسة البناء، يصطدم بثلاث عقبات بنيوية لا تتعلق بالأشخاص بقدر ما تتعلق بطبيعة المرحلة:

1. تغليب التوازنات على الكفاءة: تشكيل الحكومات لإرضاء المكونات يحفظ الهدوء مؤقتاً، لكنه يعطّل الإنجاز. النهوض يحتاج إلى فريق اقتصادي متجانس (المالية، الاقتصاد، الزراعة، الطاقة) يعمل كخلية واحدة بصلاحيات كاملة.
2. جرأة القرارات الصعبة: بناء اقتصاد مرن يتطلب قرارات جراحية مؤلمة في بدايتها، مثل إصلاح منظومة الدعم وضبط الترهل الإداري. وهذه القرارات تحتاج حكومة واثقة برؤيتها، لا حكومة تخشى ردود الفعل اليومية.
3. إصلاح الداخل أولاً: التمويل الخارجي مساند جيد، لكنه إذا تحوّل إلى بديل عن الإصلاح الداخلي فإنه يؤجل نهوضنا. التحوّل الذي يُفصَّل على مقاس المانحين يظل هشاً، أما الذي ينبع من إمكانياتنا فيتحول إلى مشروع وطني لا ينكسر.

لذلك، فإن التغيير المطلوب لا يقف عند تبديل الأسماء، بل في تغيير منطق الحكم.

هل نملك الجرأة الآن، أم نؤجل المواجهة إلى ما بعد المرحلة الانتقالية؟

من الثـــورة إلى الدولـــــة.. أم من الثـــــورة إلى السلطـــــة؟

ماهر سليمان العيسى



لا يكـــون الانتقـــال من الثـــورة إلـــى الدولة انتقالاً زمنياً تبدأ فيه إعادة بناء الدولة تلقائياً بسقوط النظام السياسي، بل هو انتقال نوعي في طبيعة الفعل السياســي وغاياته وأدواته ومصادر شرعيته. ولعل فهم هذا الانتقال في سورية يقتضي ضبط جملة من المفاهيم التي تعرضت للكثير من الالتباس.

الثورة، في مدلولها السياسي والاجتماعي، فعـل تاريخي جماعي يسـتهدف إحداث تحول نوعي فـي بنيـة الاجتمـاع السياسـي، وفي منظومة العلاقات التي تحدد موقع أفراد المجتمع وتشـكيلاته الفرعية مـن السـلطة والثروة والحقوق. وإسقاط النظام، وإن كان أحد أهداف الثـورة، ليس بالضـرورة غايتهـا التاريخية؛ إذ يمكن اسـتبدال نظام بآخـر دون تغيير جوهري في بنية الدولـة أو طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

حين خرج السـوريون إلى الشـوارع في آذار 2011، كثّفوا أهداف ثورتهم في شعاري «الحرية والكرامـة»، اللذين حملا مجمـل تطلعاتهم السياسـية والاجتماعية والإنسـانية. وعلى الرغم من عدم تبلور هذه التطلعات في مشروع سياسـي متكامل آنذاك، فإنهـا انطوت على تغيير موقع السـوري في المعادلة السياسية: مـن الرعية إلى المواطنة، ومـن كونه موضوعاً لممارسة السلطة عليه إلى كونه مصدراً لها.

ومـع تنامـي حضـور الجماعـات الجهادية خلال سنوات المواجهة، برز اختلاف في تعريف الفعل ومرجعيته وغاياتـه. ولئن كانت الثورة مفهوماً سياسياً واجتماعياً، والجهاد مفهوماً دينياً متعدد الـدلالات، فإن ما يعنينـا هو أثر اختلاف المرجعيتين في بنـاء الدولة. ففي حين كان الشـعب السـوري، بتنوعـه السياسـي والثقافي والإثني والديني، هو الذات التاريخية للثورة، انحصر الفاعل الجهادي، وفق تصور تلك الجماعات، في الجماعة المؤمنة.

ولا تكمن المسـألة في المرجعية العقائدية التي اسـتندت إليها هذه الجماعـات في تبرير مشـاركتها في إسـقاط النظام، بل في مدى انسجام مشروعها السياسي مع مقتضيات بناء دولة وطنية جامعة، يكون فيها الشـعب السياسـي، «أي مجموع المواطنين بوصفهم جماعة وطنية واحدة تقوم على المسـاواة في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن انتماءاتهم الفرعية»، مصدر الشـرعية وصاحب الحق في تقرير مصيره.

وإذا كان إسـقاط النظـام هدفاً مشـتركاً لقـوى الثـورة، فـإن التوافـق على مـا ينبغي إسـقاطه لا يعني بالضـرورة التوافق على ما ينبغـي بناؤه. فالانتقال مـن منطق الثورة إلى منطق بنـاء الدولة هـو انتقال مـن المواجهة إلى التوافق، ومن شـرعية مقاومة النظام إلى شـرعية التفويض الشـعبي، ومـن الاحتكام إلى موازيـن القوة إلـى الاحتكام إلـى قواعد سياسـية وقانونية مشـتركة. ويقتضي ذلك تحولاً في طبيعة القـوى التي نهضت بالفعل الثـوري وأدوات عملهـا، لتصبـح أطرافـاً في الاجتمـاع السياسـي الجديد، لا قـوى وصاية عليـه. فالمطلوب تجـاوز منطق الفعـل الثوري وأدوات المواجهة دون التخلي عن غايات الثورة.

وهنـا تبـرز ضـرورة التمييـز بـين الدولـة والسلطة، وبين مؤسسات الدولة وأجهزتها.

الدولة هي الكيـان السياسـي والقانوني والمؤسسـي الـذي ينتظـم فيـه المجتمع على إقليم محدد ويتمتع بالسـيادة. أما السـلطة السياسـية فهـي الجهة التي تتولى ممارسـة الحكـم وإنتاج القـرارات الملزمة وإدارة الشـأن العام ضمن هذا الكيان. فالشـعب السياسي هو الأصل الثابت، والسـلطة السياسية هي الأصل المتداول.

ومؤسسـات الدولة هي البنى الدستورية والقانونيـة التـي تنتظم من خلالها ممارسـة السـلطة العامة، وتتوزع بينهـا اختصاصات إنتـاج القـرار السـيادي وضبط مشـروعيته والرقابة عليه. أمـا أجهزة الدولة فهي الأدوات الإداريـة والتنفيذيـة والعسـكرية والأمنيـة والخدميـة التـي تتولـى تنفيذ القـرارات وأداء وظائف الدولة.

وقد عاش السـوريون عقـوداً في ظل نظام طمس الحدود بين الدولة والسـلطة، حتى غدا الاعتراض على السلطة اعتراضاً على الدولة، ومعارضة الحاكم خروجاً علـى الوطن، والولاء لشـخصه معياراً للجدارة بتولي المسؤوليات العامة. فهل كان إسقاطه مقدمة لتجاوز هذه المعادلة، أم مناسـبة لإعادة إنتاجها بمضامين وشخوص ومرجعيات مختلفة؟

إن بناء السلطة يقتضي إيجاد مركز للقرار السياسي، وتجميع أدوات القوة والإلزام، وتأمين الموارد والأجهزة اللازمة للحكم. أما بناء الدولة فيقتضـي، فضلاً عن ذلـك، إنتاج الشـرعية، وتحديد صلاحيات السلطة وحدودها، وتأسيس المؤسسـات التي تضبط ممارسـتها وتراقبها. لذلك فـإن إعادة تشـغيل الوزارات وتشـكيل الجيش والأمن واستعادة فاعلية الإدارة العامة ليست دليلاً كافياً على بناء الدولة؛ فقد تكون أجهزتها قوية وفاعلة، فيما تبقى مؤسساتها شـكلية، ويظل القرار السـيادي حكـراً على القوة الحاكمة.

ففي بناء السـلطة بمنطـق الغلبة تُطوّع المؤسسـات والأجهزة لخدمة السـلطة، وفي بناء الدولة تخضع السلطة والأجهزة للقواعد الدسـتورية والقانونية. وفـي الأول يُطلب من المجتمـع التكيف مـع النموذج الخـاص للقوة الحاكمة، وفي الثانـي يُنتج نموذج وطني جامع يتسع للنماذج الخاصة التي يتبناها السوريون، دون أن يمنـح أيـاً منها حق الاسـتئثار بالدولة، ويتيح للجميع التعايش والتنافس على تقديم الأفضل للمجتمع ضمن قواعد مشتركة.

ولكن كيف يُنتَج هذا النموذج الوطني؟

تبدأ إعادة تأسيس الدول بإنتاج توافق وطني على المبـادئ والقواعـد المؤسسـة للاجتماع السياسـي، أي بما يكفل المساواة في المواطنة والحقـوق والحريات، ويحـدد العلاقة بين المجتمع والسـلطة، وينظم إدارة الاختـلاف والتنافس السياسـي. وتشـكل العدالـة الانتقالية، بما تنطوي عليه من كشـف الحقيقة والمسـاءلة وجبر الضرر وضمان عدم التكرار، جزءاً من إعادة تأسيس هذه العلاقة، وشرطاً لإعادة بناء الثقة بين السوريين.

وهـذا هـو مضمـون العقـد الاجتماعـي الذي ينبغي أن يؤسـس للدسـتور، لا أن يكون نتيجة له. ويشمل التوافق تحديد الآليات التي يمارس الشـعب السياسـي بموجبها حقه في التأسـيس، مباشـرة أو بتفويض هيئة تتولى هذه المهمة.

وهنا ينبغي التمييز بين السلطة الانتقالية والسـلطة التأسيسـية. فالأولـى سـلطة ائتمانيـة، يُعهـد إليهـا بـإدارة الشـأن العام واستعادة الفاعلية الأساسية لأجهزة الدولة، والأهم تهيئة شـروط إنتـاج التوافق الوطني والعقـد الاجتماعي وإطـلاق مسـار العدالة الانتقاليـة، لا بتقرير مصير الدولـة من تلقاء نفسـها. أمـا الثانيـة فتتولى وضع الأسـس الدسـتورية للدولـة وتحديـد بنية السـلطة وكيفية إنتاجها وتوزيـع صلاحياتها وتداولها والرقابة عليها.

وتستمد السـلطة التأسيسية شرعيتها مـن الشـعب السياسـي، صاحـب الحـق التأسيسي، لا من السلطة الانتقالية أو القوى التي أسقطت النظام؛ فشرعية المشاركة في إسـقاط النظام لا تمنـح أصحابهـا تفويضاً بتقريـر شـكل الدولـة وهويتها ومسـتقبل مواطنيها.

وعلى هذه الأسـس يُنتج الدستور بوصفه التعبير القانونـي عن التوافق الوطني والعقد الاجتماعي، ويُقر وفـق الآليات المتوافق عليها، ليصبـح مرجعيـة لممارسـة السـلطة وبناء مؤسسـات الدولة وإعـادة هيكلـة أجهزتها وفـق مقتضيـات وظائفهـا العامـة، وعلـى أسـاس الكفاءة والجدارة، لا الولاء السياسي أو العقائدي.

ولا يعني ذلك الاسـتغناء عن سلطة قوية وقـادرة على إنفاذ القانون، لكن قوة السـلطة في الدولـة المعاصرة لا تقاس بمقدار تحررها من القيود المفروضة عليهـا، بل بقدرتها على أداء وظائفها ضمن تلك القيود.

ولعل المعيار الأهم لنجاح الانتقال من الثورة إلى الدولة هو تحول مضامين شـعاري «الحرية والكرامـة» من تطلعات عبّر عنها السـوريون في الشـوارع إلى حقوق تكفلهـا بنية الدولة وقواعد ممارسة السلطة فيها.

فالثورة التي انطلقت لتحرير السـوري من موقع الرعية لا تسـتكمل غايتهـا التاريخية باسـتبدال من يحكمـه، وإنما بتغيير شـروط حكمـه. وتلك هي المسـافة الفاصلة بين بناء السلطة وبناء الدولة.

هل نقيس أداء السلطة الانتقالية بحجم التركة أم بأهداف الثورة؟

رياض درار

قول على تقييم أداء السلطة الانتقالية بعد عامين من التحرير

إن الدعوة إلى تقييم أداء السلطة الانتقالية في سوريا بصورة موضوعية وعادلة دعوة ضرورية، ولا سيما بعد عامين من سقوط النظام السابق. ومن الإنصاف أن نضع في الاعتبار حجم التركة الثقيلة التي ورثتها السلطة: دولة مدمرة، ومؤسسات منهكة بالفساد والولاءات، واقتصاد متداعٍ، ومجتمع مثقل بالحرب والتهجير والانقسامات، وعلاقات دولية وإقليمية معقدة.

لكن الموضوعية في التقييم لا تعني الاكتفاء بمقارنة ما أنجزته السلطة بحجم الخراب الذي ورثته، بل تقتضي أيضاً العودة إلى السؤال الأساسي: لماذا قامت الثورة السورية؟ وما الأهداف التي خرج السوريون من أجل تحقيقها؟

لقد كانت الثورة، قبل أن تكون مشروعاً لتغيير السلطة، انتفاضة من أجل الحرية والكرامة، وضد الاستبداد والفساد والاحتكار السياسي، ومن أجل بناء دولة القانون والمواطنة المتساوية، التي يشارك فيها السوريون جميعاً دون تمييز أو إقصاء.

ومن هنا أرى أن التقييم المطروح، رغم أهمية تقسيمه إلى مستويات سياسية ومؤسساتية واجتماعية وحقوقية واقتصادية، يظل ناقصاً إذا لم يجعل هذه الأهداف معياراً مركزياً للحكم على أداء السلطة الانتقالية.

فمنع الفوضى الشاملة، وإعادة فتح قنوات العلاقات الخارجية، وتحريك الأسواق، وتحسين بعض الخدمات، كلها أمور يمكن تسجيلها ضمن نتائج المرحلة، لكن لا يجوز الخلط بينها وبين إنجاز الانتقال الديمقراطي. فإدارة الدولة وإعادة تشغيل بعض مؤسساتها لا تعني بالضرورة تغيير طبيعة السلطة وعلاقتها بالمجتمع.

إن السؤال السياسي الأهم ليس فقط: هل استطاعت السلطة تثبيت الأمن؟ بل: هل أصبح الأمن حقاً يحمي المواطن، أم ما زال أداة ترتبط بإرادة السلطة؟ وليس فقط: هل أُغلقت المعتقلات وأُطلق سراح السجناء؟ بل: هل أصبحت الحرية حقاً دستورياً يحمي المواطن من الاعتقال التعسفي، ويضمن له التعبير والتنظيم والاحتجاج والمعارضة؟ وليس فقط: هل جرى فتح المجال أمام النشاط الاقتصادي؟ بل: هل أصبحت الفرص متاحة على أساس القانون والكفاءة والمنافسة، أم أن علاقات النفوذ والولاء ما زالت تؤثر في توزيعها؟

إن الحرية والكرامة لا ينبغي أن تكونا مجرد بندين ضمن قائمة الإنجازات الحقوقية، بل هما المعيار الذي ينبغي أن نقيس به طبيعة التحول السياسي كله. فالكرامة تعني أن المواطن لا يحتاج إلى واسطة أو حماية أو ولاء كي يحصل على حقه، والحرية تعني أن يستطيع معارضة السلطة وانتقادها ومساءلتها دون أن يخشى العقاب.

أما محاربة الفساد فلا تتحقق بمجرد كشف فساد النظام السابق أو ملاحقة بعض رموزه، بل ببناء مؤسسات رقابية وقضائية مستقلة، وإخضاع المال العام والعقود والقرارات الاقتصادية للشفافية والمساءلة. فالمطلوب ليس استبدال شبكة امتيازات قديمة بأخرى جديدة، وإنما إنهاء منطق الامتيازات نفسه.

وفي المستوى السياسي، يبقى السؤال الأكثر أهمية: هل انتقل السوريون من موقع الرعايا الذين يخضعون لسلطة تحتكر القرار إلى موقع المواطنين الذين يشاركون في تقرير مستقبل بلدهم؟

فالمشاركة السياسية لا تتحقق بمجرد تعيين شخصيات من خلفيات اجتماعية أو دينية أو قومية مختلفة، ولا من خلال اللقاءات التشاورية التي لا تملك تأثيراً حقيقياً في القرار. إنها تتحقق عندما تكون هناك مؤسسات تمثيلية وقواعد دستورية تضمن مشاركة جميع القوى السياسية والمكونات، وحقها في التنظيم والعمل والمنافسة، ومراقبة السلطة وتغييرها عبر آليات ديمقراطية.

ولا يمكن الحديث عن دولة جامعة في ظل ضيق المجال السياسي أو غياب الضمانات الفعلية للتعددية. فالدولة الجامعة ليست سلطة تستوعب بعض الشخصيات من المكونات المختلفة، بل مؤسسات يشعر الجميع أنها ملك لهم، ويشاركون في إدارتها وصنع سياساتها ومراقبتها.

كما أن وحدة سورية لا تُصان بالسيطرة المركزية وحدها، وإنما بعقد وطني يضمن المساواة والحقوق، ويعالج مظالم المناطق والمكونات، ويتيح مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة شؤونها ضمن إطار دستوري يحفظ وحدة البلاد.

ومن المهم أيضاً ألا يتحول الحديث عن صعوبة المرحلة الانتقالية إلى تبرير لتأجيل الحرية والمشاركة إلى أجل غير محدد. نعم، إعادة بناء الدولة تحتاج إلى وقت وموارد وكفاءات، لكن احترام الحقوق والحريات، ورفض التمييز والإقصاء، والالتزام بالمساواة أمام القانون، ليست مشاريع مؤجلة إلى ما بعد الاستقرار؛ إنها من شروط الاستقرار نفسه.

إننا لا نطالب السلطة الانتقالية بتحقيق جميع أهداف الثورة خلال عامين، ولا نتجاهل حجم التحديات التي تواجهها، لكننا نطالب بأن يكون اتجاهها واضحاً نحو تحقيق تلك الأهداف، وأن تكون سياساتها قابلة للمساءلة والتقييم، وأن تقدم ضمانات مؤسساتية تمنع عودة الاستبداد بأشكال أو مرجعيات جديدة.

لذلك ينبغي أن نميز بين مرحلتين: مرحلة إنقاذ الدولة ومنع الانهيار، ومرحلة بناء الدولة الديمقراطية. وقد تحقق بعض التقدم في ملفات الإنقاذ وإعادة تشغيل الحياة العامة، لكن ذلك لا يغني عن اختبار التحول المؤسسي والسياسي. فنجاح إدارة الأزمات لا يساوي بالضرورة نجاح بناء الدولة.

إن المعيار الذي ينبغي أن يحكم تقييمنا ليس فقط ما استطاعت السلطة إنجازه قياساً بما ورثته، بل أيضاً ما أنجزته قياساً بما خرج السوريون من أجله.

فالثورة لم تقم لكي تتغير أسماء الحاكمين أو مرجعياتهم، وإنما لكي يتغير منطق الحكم نفسه: من الاستبداد إلى الحرية، ومن الامتياز إلى المساواة، ومن احتكار القرار إلى المشاركة، ومن سلطة الجماعة أو الفصيل إلى دولة المواطنين.

وهذا هو السؤال الذي ينبغي ألا يغيب عن أي تقييم موضوعي وعادل للمرحلة الانتقالية: هل نحن أمام إعادة بناء دولة لجميع السوريين، أم أمام إعادة تشكيل السلطة بوجوه وقواعد جديدة؟



> الحرية والكرامة لا ينبغي أن تكونا مجرد بندين ضمن قائمة الإنجازات الحقوقية، بل هما المعيار الذي ينبغي أن نقيس به طبيعة التحول السياسي كله.

بناء الدولة في سورية يبدأ من تنمية الشرق

د. حسين مرهج العماش

أعدت صحيفة نينار برس ملفاً خاصاً حول مفهوم «قوة السلام في بناء الدولة». وهو مفهوم غريب وغامض ولا أحد يعرف عنه شيئاً. وطلبت من المشاركة بموضوع واحد أعرفه جيداً في الاقتصاد وهو الهيئة العليا لتنمية دير الزور والمنطقة الشرقية.

ما سمي بجهد بناء الدولة بعد سقوط النظام البائد لم أستطع رؤية شكله ولا طعمه ولا رائحته. بكلمات أخرى فشل تام ولا وجود له. وهذا الأمر منوط بشخص واحد لا غير وهو الرئيس أحمد الشرع. ولم نسمع من أي شخص من السلطة أي توضيح عن هذه الدولة الموعودة.

وبالطبع لو سألنا أبسط مواطن سوري عن فكرته عن الدولة لأخفنا بشرح أفضل من جامعة السوربون لأنها حياته التي يتمنى أن يعيشها. طبعاً بناء الدولة يحتاج إلى قرار سياسي يبدأ من الانتخابات المحلية، وأفق استراتيجي يحدد ما هي سورية الجديدة بعيداً عن «الفذلكات» الإعلامية ثم يأتي الاقتصاد والإنتاج و...

توحيد ألمانيا: نموذج في بناء الدولة

لا تبنى الدول بمجرد التصريح بكلمات قليلة منمقة وإنما بالخطط والجهد والتنظيم.

عندما سقط جدار برلين 1989 وتوحدت المانيا، قامت حكومة ألمانيا الغربية بجهد عظيم مصحوب بمئات المليارات من الدولارات لدمج ألمانيا الشرقية في الغربية وردم الفجوة بينهما، علماً أن ألمانيا الشرقية كانت متقدمة جداً صناعياً عن جيرانها من الدول الشيوعية، وكان الاقتصاد هو المركبة التي حملت جهد البناء. وقد أثبت الاندماج فعاليته عندما تم انتخاب أنجيلا ميركل لرئاسة الحكومة وهي القادمة من بيئة شيوعية. وكانت من أنبل من تسلم المسؤولية. وعلينا أن نأخذ العبرة من تجربة هذا البلد المميزة.

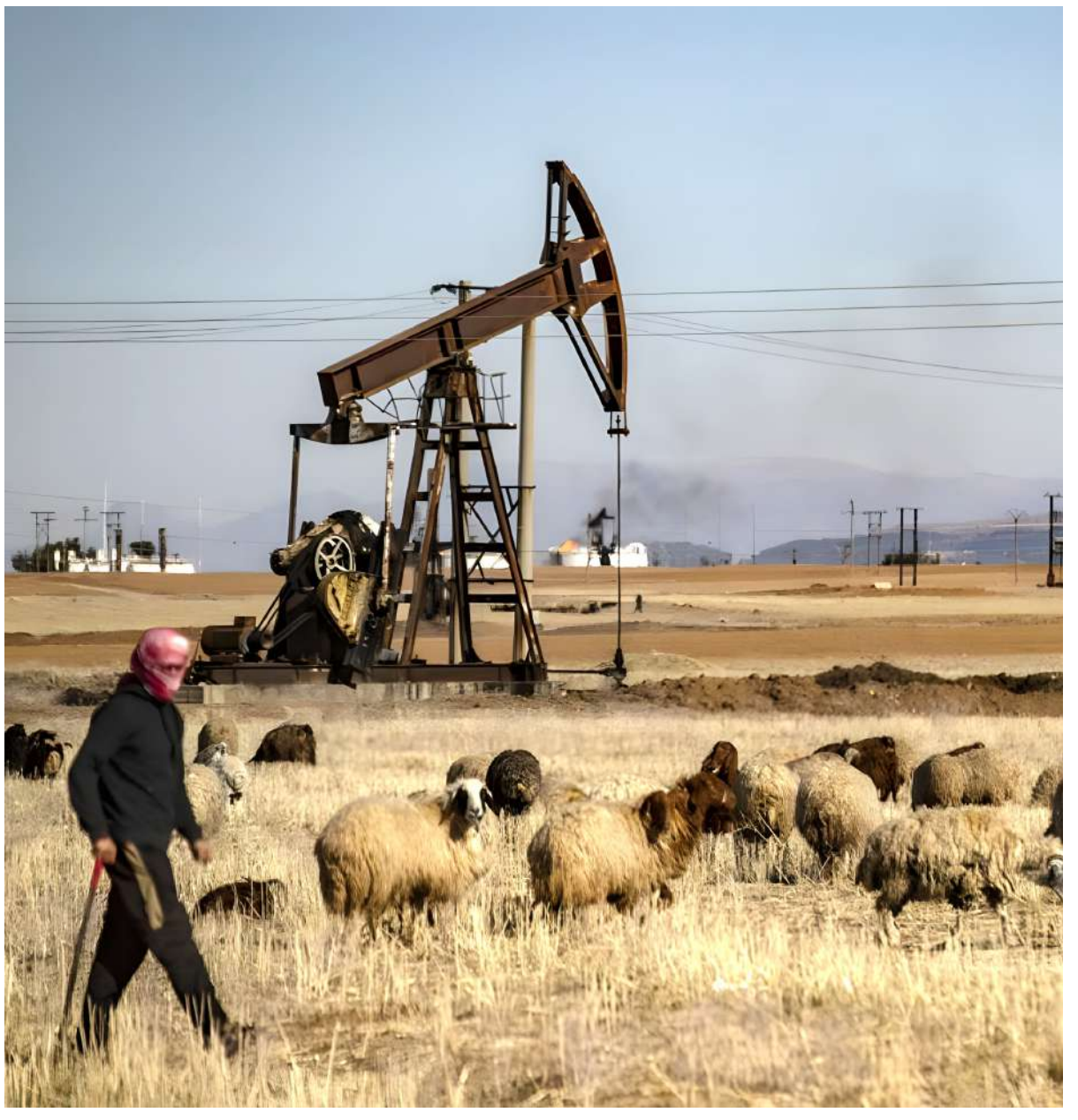
بناء سورية يبدأ من الشرق

بناء سورية يفترض أن يبدأ من مصادر القوة. والقوة هي في تنمية الشرق السوري الغني بالثروات الطبيعية والبشرية. وهذا الشرق هو سياسياً واستراتيجياً الدرع الذي يحمي كل سورية.. ولأن هذه المنطقة أهملت لعقود فقد بقيت سورية دولة ضعيفة. ويظنون أن تجميل ساحة الأمويين هو القوة بحد ذاته فهو خطأ لا يرتكبه سوى البهائم.

الشرقية نامية تعليمياً.. وتبقى

زرعت فرنسا قبل خروجها منذ نحو 80 عاما قاعدة مفادها أن المنطقة الشرقية هي «نامية تعليمياً». وقد حافظت عليها الحكومات السورية المتعاقبة بكل إخلاص لفرنسا حتى تيقن الناس أنفسهم أنهم متخلفون عن بقية السوريين، وصنعت فجوة إنمائية رهيبة بين الشرقية وبين بقية سورية لا يمكن ردمها إلا بجهد استثنائي خاص. ولا يكفي أن ترسل محافظاً مقرباً من الرئيس ليصنع المعجزات. أغلب المحافظين المعينين على المنطقة هم من (عجيان) الرئيس الذين يشبهون النطيحة والمتردية. ولن يستطيعوا أن يقدموا الحد الأدنى لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

ولهذا اقترحنا منذ عام إحداث "الهيئة العليا لتنمية دير الزور والمنطقة الشرقية". وحاولنا التواصل مع السلطة، ولكنها كانت مثل سابقاتها مخلصة للتوصية الفرنسية بالتجاهل، وبقيت فكرة الهيئة تراوح في مكانها. وللعلم فإن الحكومة الألمانية صممت عدة برامج وهيئات تشبه فكرتنا في الهيئة العليا في دمج اقتصاد ألمانيا الشرقية مع اقتصاد ألمانيا الغربية. وقد ألغيت هذه البرامج الخاصة عندما حققت الغاية منها.



> بناء سورية يفترض أن يبدأ من مصادر القوة.. والقوة هي في تنمية الشرق السوري الغني بالثروات الطبيعية والبشرية. وهذا الشرق هو سياسياً واستراتيجياً الدرع الذي يحمي كل سورية.

فكرة الهيئة العليا مرة أخرى

الهيئة العليا لتنمية دير الزور والمنطقة الشرقية فكرة عامة شاملة يراد بها أن تكون رديفاً لجهود الحكومة في المنطقة الشرقية حصراً، للنهوض بالمنطقة تعليمياً وصحياً واقتصادياً لردم الفجوة الإنمائية مع سورية. الهيئة لن تأخذ من الميزانية العامة ولا ليرة واحدة لأن نظامها المالي مصمم بحيث تكون مستقلة مالياً عن الدولة. وبالطبع سوف تبقى هيئة حكومية، وتحت الإشراف السياسي الأعلى للدولة.

لماذا هذه العدائية من الحكومة الانتقالية تجاه فكرة الهيئة

توقعنا أن تكون الحكومة الانتقالية - أي حكومة الحرية - أكثر تفهماً وإصغاءً من الحكومات الدكتاتورية السابقة، ألا أن أملنا قد خاب.

كثير من المعارف والأصدقاء يسألون باستغراب عن مواقف عدائية الحكومة لفكرة الهيئة.

الجواب لا أعرفه. ولكن من المؤكد أن الاستجابة لهذا الطلب سوف تلبي عدة حاجات إيجابية معاً مثل:

أولاً: تخفيف الاحتقان المتفجر بين أهالي دير الزور والمنطقة الشرقية من جهة وبين الحكومة الانتقالية. لو دققنا النظر في الأحداث لوجدنا أن الاحتجاجات المتكررة حول حقوقهم في النفط وفي الإهمال لا تتوقف.

ثانياً: الهيئة سوف تصلح خطأ تاريخياً ارتكبته الحكومات السورية المتعاقبة منذ 80 عاماً. وذلك بتجاهلها ردم الفجوة الإنمائية.

ثالثاً: ستكون نموذجاً جيداً لمشاريع هادفة مماثلة.

زبدة الكلام

لن تفلح هذه الحكومة في بناء الدولة السورية أبداً مادامت تعتبر نفسها وكيلة للتكتلات الاستثمارية الفاسدة. وعندما تحرر نفسها وتلتصق بشعبها فإن كثيراً من الإنجازات سيتم بيسر وسهولة مستفيدة من التجربة الألمانية ومنها الهيئة العليا ودمج الشرق السوري في صلب الدولة السورية وليس مجردة بقرة حلوب يتذكرها عندما يحتاجون السمن الديري والنفط الديري.

سوريا الجديدة في مرآة الإعلام الأوروبي: الأقليات والاقتصاد واختبار الاستقرار

خالد المحمد



لم يعد تقييم الحكومة السورية الانتقالية في الإعلام الألماني والأوروبي مقتصراً على متابعة تحركاتها الدبلوماسية، بل بات يرتبط بسؤال أعمق: هل تستطيع القيادة الجديدة تحويل الانفتاح الدولي إلى مشروع لبناء دولة مستقرة، تتجاوز إرث الصراع وتضمن حقوق جميع السوريين؟

منذ تولي الرئيس السوري أحمد الشرع قيادة المرحلة الانتقالية، اتجهت سياسته إلى التهدئة وتجنب التصعيد وفتح قنوات التواصل مع الدول الغربية، في نهج يمكن وصفه بـ «قوة السلام». وقد ساهم هذا المسار في إعادة سوريا إلى دائرة الاهتمام الدولي وفتح نقاشات حول التعاون السياسي والاقتصادي، لكنه لم ينهِ التحفظات المتعلقة بأداء السلطة الجديدة وقدرتها على بناء مؤسسات الدولة. وتجمع نماذج من التغطية الأوروبية بين رصد فرص الانفتاح ومتابعة ملفات الحقوق والأمن والاقتصاد.

بين الانفتاح السياسي ومخاوف الأقليات:

عكست التغطية الألمانية لزيارة الشرع إلى برلين في 30 آذار/مارس 2026 التوازن بين فرص الانفتاح ومصادر القلق. فقد تناولت شبكة التلفزيون العام الألماني ARD إمكانات إعادة بناء العلاقات مع دمشق، وفرص الاستثمار والمساهمة في إعادة الإعمار، لكنها وضعت في المقابل خلفية الرئيس ومخاوف الأقليات ضمن الأسئلة المطروحة بشأن المرحلة الجديدة.

وفي السياق الأوروبي، سلطت صحيفة «لوموند» الفرنسية الضوء على تداعيات أحداث الساحل السوري في آذار/مارس 2025، وما أثارته من تساؤلات حول حماية المدنيين ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات. وحضرت هذه الملفات أيضاً خلال زيارة الشرع إلى باريس في أيار/مايو من العام نفسه، مع استمرار النقاش حول العدالة الانتقالية وحقوق المكونات السورية.

ولا تتعلق هذه التحفظات بصورة الحكومة في الإعلام فحسب، بل باختبار عملي لقدرتها على حماية جميع المواطنين، بمن فيهم العلويون والدروز والمسيحيون والأكراد، وضمان المساواة أمام القانون، ومنع تكرار الانتهاكات، ومحاسبة المتورطين فيها، وفتح المجال أمام المشاركة السياسية على أساس المواطنة المتساوية.

فاستعادة العلاقات الخارجية لا تكفي لبناء الثقة؛ إذ تتطلب حماية المدنيين، وشفافية التحقيقات، ومنع التمييز والإقصاء. ويظل أداء الحكومة في هذه الملفات عاملاً مؤثراً في نظرة الشركاء الأوروبيين إلى مستقبل سوريا.

الدعم الاقتصادي: فرص مشروطة ببناء المؤسسات:

يمثل الاقتصاد أحد أبرز مجالات الانفتاح الألماني والأوروبي على سوريا. فقد أعلنت ألمانيا تخصيص أكثر من 200 مليون يورو خلال عام 2026 لدعم الاستقرار، في مجالات تشمل المياه والمرافق الصحية والتدريب المهني، إلى جانب اهتمامها بتهيئة الظروف اللازمة للتعاون الاقتصادي والاستثماري.

لكن الدعم لا يعني تلقائياً قيام بيئة مناسبة للاستثمار. فالموقف الألماني يربط آفاق التعاون بإدارة فاعلة وأمن قانوني ومؤسسات توفر شروطاً واضحة للمشروعات. وإعادة بناء الاقتصاد تحتاج، إلى جانب التمويل، قواعد مستقرة وإدارة شفافة للموارد وقدرة على تحويل الخطط إلى خدمات وفرص عمل.

وعلى المستوى الأوروبي، أعلنت المفوضية الأوروبية تقديم نحو 620 مليون يورو لسوريا خلال عامي 2026 و2027، تشمل المساعدات الإنسانية والتعافي المبكر والدعم الثنائي. غير أن إعلان هذه المخصصات لا يعني بالضرورة صرفها بالكامل أو وصول أثرها إلى المواطنين؛ إذ يتوقف التنفيذ على آليات الإدارة والرقابة، وشفافية الإنفاق، ومكافحة الفساد، وضمان عدالة توزيع الموارد بين المناطق والفئات المتضررة.

وفي هذا الإطار، حمل الإعلان الألماني القطري المشترك الصادر في 20 و21 تشرين الثاني/نوفمبر 2026 دلالات تتجاوز التعاون الثنائي، إذ أكد أولوية التعافي الاقتصادي والمالي السوري، وربط استقرار سوريا باستقرار الشرق الأوسط وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين. كما أشار إلى التعاون في استثمارات مشتركة لإعادة بناء القطاع الصحي بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتكشف هذه التوجهات عن ربط متزايد بين الاستقرار السياسي والتعافي الاقتصادي، لكنها تضع أمام الحكومة مسؤولية تحويل الدعم المعلن إلى مشاريع ونتائج ملموسة في الخدمات والبنية التحتية وفرص العمل، مع ضمان وصولها إلى المناطق الأكثر احتياجاً.

الاستقرار والهجرة: المصالح الأوروبية والواقع السوري:

لا يمكن فهم الاهتمام الألماني والأوروبي باستقرار سوريا بمعزل عن المصالح المباشرة للدول الأوروبية. وفي مقدمتها ملف الهجرة واللجوء. ففي مقابلة مع «الإخبارية السورية»، رأى الصحفي الاقتصادي مصطفى السيد أن اهتمام ألمانيا باستقرار سوريا يرتبط بمصلحتين أساسيتين: الحد من تدفقات الهجرة من سوريا باتجاه أوروبا، وتهيئة الظروف الأمنية والمعيشية التي تسمح بعودة اللاجئين.

وأشار السيد إلى أهمية تنسيق جهود الدول الداعمة لبرامج الاستقرار والتعافي، لافتاً إلى دعم ألمانيا وقطر برامج مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا، وإلى أن بعض الخطط الأممية كانت قد وُضعت قبل سقوط النظام السابق.

وتفسر هذه القراءة بعض دوافع الانخراط الألماني، لكنها تبقى تحليلاً منسوباً إلى الضيف ولا تختزل السياسة الألمانية في هدف وقف الهجرة. كما أن العودة تختلف عن الحد من الهجرة غير النظامية؛ فهي تتطلب ضمانات تتعلق بالأمن والسكن وسبل العيش والحقوق الأساسية، ولا تتحقق بمجرد تحسن العلاقات أو إعلان برامج التعافي.

من الانفتاح الدبلوماسي إلى اختبار بناء الدولة:

فتحت سياسة التهدئة والانفتاح أبواباً دبلوماسية واقتصادية أمام سوريا، لكن بناء الدولة أطول وأكثر تعقيداً من استعادة العلاقات، ولا يُختزل في الزيارات والبيانات أو أرقام المساعدات.

فالمعيار الحقيقي لنجاح «قوة السلام» لن يكون عدد اللقاءات أو حجم التعهدات، بل قدرة الحكومة على حماية جميع مواطنيها، وترسيخ سيادة القانون، وبناء مؤسسات مستقلة وفاعلة يثق بها السوريون، وتوفير شروط التعافي بصورة عادلة ومستدامة.

وهنا يبقى السؤال: هل يتحول القبول الأوروبي إلى شراكة مستدامة تساعد السوريين على بناء دولة جديدة، أم يظل انفتاحاً مشروطاً بنتائج لا تزال قيد الاختبار؟

محافظة درعا: واقع الاقتصاد والطموح الواقعي

أنس الحراكي



تعتمد محافظة درعا في نشاطها الاقتصادي وسبل تأمين موارد العيش على مصدرين أساسيين ويساندها بعض الموارد.

أولاً: الإنتاج الزراعي: فالمحافظة ذات طابع ريفي وزراعي، وإن هيكل الإنتاج الزراعي بآلياته بسيط جداً فالمحافظة ليست مشاطئة لبحر ولا يمرُّ خلالها أنهار بل هي عبارة عن سهول بركانية التربة، وأمطارها متواضعة الهطول بمعدلات يتراوح متوسطها بين 400 إلى 200 مم سنوياً ما يجعل الاعتماد على المياه الجوفية والآبار الارتوازية ضرورة لا بديل عنها والمحافظة هضبة فوق حوض جوفي جيد وقد تم حفر وتجهيز واستثمار أعداد من الآبار.

ونتيجة للاستثمار في المجال الزراعي في معظم فروعه من زراعة الحبوب والخضار والفواكه والاشجار بالأنواع المختلفة وكذلك الدواجن ومزارع المواشي فإننا نقدر حجم الإنتاج الزراعي بحوالي 500 ألف طن بناتج عام قد يصل إلى 300 مليون دولار سنوياً.

ثانياً: إنتاج ومدخولات وتحويلات المغتربين والأعداد الكبيرة من العمالة والموظفين في الدول الخارجية وخاصة دول الخليج العربي، حيث منذ عشرات السنين ونظراً لضعف الناتج الزراعي بسبب قلة المساحات وعدم وجود مصادر مياه الري وبمقابل ذلك ازدياد أعداد السكان مع تزايد حجم الإنفاق واحتياجات ضروريات التطور فقد تم تعويض النقص وملء الفجوة عن طريق الهجرة المؤقتة والاغتراب بهدف العمل خارج المحافظة وخارج سورية ويقدر عدد المغتربين في الخارج أكثر من عشرين ألف ويقومون بتحويل وإدخال ما يقارب مبلغ 300 مليون دولار سنوياً.

ثالثاً: هناك روافد ومصادر إضافية داعمة ضعيفة نسبياً وهي أعداد الموظفين في داخل سورية سواءً لدى الحكومة أو في القطاع الخاص ويمكن تقدير أعداد هؤلاء بنحو 30 ألف برواتب وأجور تصل إلى 70 مليون دولار سنوياً، وبالطبع هناك أنشطة عمل واقتصاد أخرى مثل أعمال التجارة والخدمات ولكن في الحقيقة إن معظم وغالبية هذه الأعمال لا تضيف دخلاً وناتجاً حقيقياً بل هي مجرد عملية تبادل وتدوير لنفس أرقام الدخل والناتج من المصادر التي ذكرناها بالتحديد.

وبعد استعراض الموارد التي يمكن إجمالها بمبلغ 700 مليون دولار سنوياً فهذا يعني أن متوسط الدخل الفردي هو من 500 إلى 600 دولار سنوياً وهذا الدخل بشكل عام هو في حدود الفقر، ومع لحظ آثار الحرب المدمرة التي شنّها النظام ولحظ الفروق الطبيعية في الدخل بين الأفراد فهذا تصريح واضح بوجود الفقر، ونستطيع أن نقول إن أكثر من ربع السكان هم تحت خط الفقر.

وهل قامت حكومة سورية الجديدة بإجراءات وتدابير تدعم وتقوّم اقتصاد المحافظة؟ لا لم تقم الحكومة بأي إجراء واضح ولا يوجد هناك مشاريع لها أي أثر على أرض الواقع سواء أكان قطاعاً عاماً أو خاصاً، وجميع الأحاديث والمشاريع بقيت مجرّد ثرثرات لاقيمة لها.

ما هي الحلول؟

بعد علمنا بالمرتكزات والمصادر الرئيسية للاقتصاد والدخل، وبعد فهمنا لطبيعة فإن مقترحات الحلول يجب أن تنطلق من هذه الوقائع وتستند إليها! ونقترح مايلي:

أولاً: يجب دعم وتشجيع وتسهيل مشاريع النشاط الزراعي والريّ بمختلف وسائله بهدف زيادة الانتاج بشكل نوعي وعلمي ويجب تشجيع مشاريع الدواجن وتربية الأغنام والأبقار - حتى لو كانت الأعلاف مستوردة - فلهذه المشاريع فوائدها وهي مناسبة لقلة المساحات ولقلة مصادر المياه.

ثانياً: لا مجال للحديث عن مشاريع صناعة السيارات والإلكترونيات والماكينات بل إن أفضل وأنجح المشاريع وأكثرها ضرورة وطلباً هي المتصلة بالزراعة وبالمحاصيل الزراعية مثل مايلي:

1. مشروع صناعي متكامل للتعاطي مع محصول الزيتون المتنامي حيث يتم تخليل الكميات المناسبة وتغليفها وتوضيبها ويتم عصر باقي المحصول وتتم عمليات التنقية ضمن المقاييس الحديثة والتعليب وبعد ذلك الاستفادة من النواتج والمتبقيات لعمليات التخمير والأسمدة وتحويل الباقي إلى حطب ومواد مشتعلة.
2. مشاريع «كنسروة» وتعليب للخضار مثل البندورة والفول والفاصولياء والبازلاء والحمص ومثل ذلك صناعة وتعليب مختلف المربّيات وغيرها بشرط أن يتم كل ذلك وفق أحدث الطرق والآليات.
3. دعم وتنشيط زراعة السمسم البلدي وإقامة مشاريع العصير واستخدام مشتقاتها.
4. تنشيط وتحسين زراعة التبغ ثم إقامة مصانع متكاملة لصناعة السجائر بأنواعها والتنباك وتغليفها وتسويقها.
5. تنشيط منشآت ومزارع المواشي والأرانب والأبقار وإقامة معمل لإنتاج مشتقات الحليب بشكل حديث ثم إقامة مسالخ حديثة وبموازاتها مصانع دباغة واستعمال الجلود لصناعة الأحذية والملابس والحقائب وفق أفضل الخبرات.
6. تشجيع إقامة المسامك واستخدام مياه الري في أحواض مخصصة تقام في المزارع ثم إنشاء مؤسسات مناسبة لاستيعاب الإنتاج بأفضل السبل المتاحة وإقامة مزارع للفطر فهي لا تحتاج إلى مساحات ولا إلى مياه.
7. استغلال المناطق الجافة وغير الصالحة للزراعة وخاصة جنوب شرق المحافظة وتخصيصها لاستغلال الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء.
8. إقامة مناطق أحراش واشجار حراجية من الأنواع المناسبة في حزام أخضر يحجز المدّ الصحراوي وفي مساحات الأملاك العامة والمشاع وإقامة محميات طبيعية لحماية واستكثار واستثمار الأعشاب البرية والتنوع الحيوي الممتاز واستعماله في مستحضرات طبية وعطرية وتجميلية.
9. التركيز على زراعة القمح من الصنف الحوراني القاسي المشهور عالمياً ثم إقامة المصانع للاستفادة من النخالة لتحويله إلى منتجات غذائية مثل المعكرونة والبسكويت وغير ذلك.
10. إقامة مؤسسات حديثة لفرز وتوضيب المحاصيل وتخزينها ثم ترويجها وتسويقها.
11. إقامة (سوق هال) جنوب دمشق والهدف منه هو تقريب المسافة وتسهيل الطريق ثم خلق المنافسة الشريفة والصحيحة وعدم جعل أكبر هامش من ثمن المحصول يذهب للتجار على حساب المنتج والمستهلك.
12. يمكن إقامة مشاريع سياحية متطورة مستفيدين من وجود مناطق مثل بصرى الشام واللحاة المشهورة بطبيعتها وآثارها.

إن كل ما أوردناه هو ممكن ومتاح، لأنها كلها مشاريع لا تتطلب رساميل ضخمة، ويمكن للدولة بمواردها المتاحة أن تقوم بإنشائها وفق أفضل الخيارات ثم تقوم بطرحها للبيع وفق مزادات علنية بشكل شفاف ويمكن بيعها لأشخاص أو جهات محدّدة أو يمكن طرحها كأسهم لعامة الجمهور.

كما يمكن للدولة بكل سهولة أن تقوم بالإعلان والتسهيل للمستثمرين وللقطاع الخاص والاستفادة من وجود مغتربين وأثرياء ورجال أعمال كبار.

ولكن كل ذلك مشروط بقيام الدولة بواجبها الأولي والبدهي المتمثل بتأمين الحماية والاستقرار واستتباب الأمن العام ثم بتقديم الضمان وتشريع القوانين الناظمة بشكل واضح شفاف وتطبيق قانون علمي مدروس بشكل حازم ومتكافئ.

إن هذه المشاريع تدعم اقتصاد المحافظة بشكل مباشر ملحوظ حيث أن توضيب المنتجات وتجهيزها وتسويقها وتصديرها سوف يرفع قيمتها بمقدار يزيد عن 30% وهذا يعني زيادة الناتج العام بما يقارب 100 مليون دولار سنوياً إضافة إلى تشغيل آلاف اليد العاملة.

السنوات الخمس التي غيّرت الشرق الأوسط

قراءة في كتاب العلاقات العربية – التركية (1918-1923)



يقدّم كتاب «العلاقات العربية - التركية (1918-1923): السيرورة والتاريخ والمصائر»، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بتحرير الباحث جمال باروت، مساهمةً بحثيةً مهمة في إعادة قراءة مرحلة مفصلية من تاريخ المشرق الحديث. ويقع الكتاب في 871 صفحة، موزعة على واحد وأربعين فصلاً ضمن سبعة أقسام، ويستند إلى قاعدة واسعة من الوثائق والأرشيفات العربية والتركية والبريطانية والفرنسية.

تنبع أهمية هذا العمل من سعيه إلى تجاوز السرديات القومية التقليدية التي هيمنت طويلاً على كتابة تاريخ العلاقات العربية - التركية، سواء تلك التي صوّرت العثمانيين قوةً استعمارية عطّلت تطور العرب، أو التي اختزلت الحركة العربية في صورة «الخيانة». ويختار الكتاب بدلاً من ذلك العودة إلى المصادر الأولية والوثائق المهملة لإعادة بناء صورة أكثر توازناً وتعقيداً للمرحلة.

يركز المؤلف على السنوات الخمس الممتدة بين هدنة مودروس عام 1918 ومعاهدة لوزان عام 1923، بوصفها مرحلة شهدت انهيار الدولة العثمانية وولادة النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط. وخلال هذه الفترة، يكشف الكتاب عن مسارات تفاهم وتعاون عربي - تركي غالباً ما غابت عن الدراسات التاريخية السائدة، سواء عبر المراسلات السياسية أو الاتصالات العسكرية الهادفة إلى مواجهة مشاريع التقسيم والانتداب الأوروبي.

كما يسلط الضوء على شخصيات وأحداث ظلّت هامشية في الذاكرة التاريخية، مثل محاولات التقارب بين فيصل بن الحسين ومصطفى كمال، والعلاقات التي نشأت بين الحركة الوطنية العربية والحركة الكمالية في مواجهة النفوذ الفرنسي والبريطاني. ويبيّن كيف أسهمت الأيديولوجيات القومية اللاحقة في طمس هذه الوقائع لمصلحة روايات قائمة على الاستقطاب والعداء المتبادل.

بفضل منهجه النقدي واعتماده المكثف على الأرشيفات المفتوحة حديثاً، يقدّم الكتاب قراءة جديدة لتاريخ المنطقة، ويشكّل مرجعاً مهماً للباحثين والمهتمين بفهم الجذور التاريخية للعلاقات العربية - التركية بعيداً من الأحكام المسبقة والتفسيرات الأيديولوجية الضيقة.

أمنيـــــــة

زيدان عبد الملك

سعيدة، كفراشة لا يسعها البيت..

- مساء الخير يا جدّي

- أهلاً.. سعدتِ ونوّرتِ... أراكِ عروساً، وفتحتُ ذراعي فارتمت على صدري، وقبّلتُ خدي. شممتُ رائحة عطرها، وتلمّست شعرها الذهبي. انظر... اشترى لي والدي ثياباً، ومقلمة، ولوازم الدراسة، وخفّافة رياضة..

تلك الليلة نامت مبكّرة والفرحة تحملها على كفّ الرّاحة وكأنّ غداً عيد. استيقظت نشيطة، جهّزت نفسها.. اقتربت.. صباحك سكّر، أهديتها قبلة، ادعو لي، قالتها وهي تفتح الباب مغادرة..

خرجتُ إلى الشرفة، الشمس تداعب وجنات الصغار يغدون زرافات إلى المدرسة تملأ زقزقتهم الشارع. تضحك لهم الدنيا والبسمة تشرق على محيّاهم. بعضهم يحملون حقائبهم على ظهورهم، وآخرون يجرّونها وحفيف عجلاتها يوقظ بلاطات الرصيف. عيناي تلاحقهم يسيرون فرحين، ويبتعدون حتّى غيّبتهم ناصية الطريق، وتلاشت أصواتهم في زحمة المارة لتعيدني سبعين سنة ونيّف عندما ذهبت متهيّباً برفقة أخي. كان يومي الأول، ألبستني والدتي أفضل ثوب مقلّم، لم يكن جديداً فقد زيّنته رقع على الكوعين، وسرّحت شعري - الذي فقدته كغيري في الساحة لأن المعلم يخشى أن يصبح مزرعة للقمل - وانتعلت صندلاً من الكاوتشوك صناعة محلية، وانطلقنا مع الأولاد في زقاق مترّب نتعثّر بحجارته الناتئة، ونعلّق بيوت



كُتبنا على أكتافنا، تلك الأكياس التي صنعتها أمهاتنا مما توفّر لهن من بقايا الأقمشة..

رجعتُ مستبشرة، وضعت ما تحمله على الكرسي القريب وطوّقتني ضاحكة، وجلست على ركبتي.. طوحت برجليها، وداعبت شيب لحيتي بلطف: هل ذهبتَ إلى المدرسة؟

- نعم، أرجعني سؤالها سبعة عقود خلفاً، لكنّها في أيامنا مختلفة..

- كيف..؟

- إنّكِ تدفعيني لاسترجاع الذكريات، كانت المدرسة بيتاً قديماً من الحجارة، أرضها طين مهد، لا مقاعد، ولا كراسي.. نجلس على قطع من جلود الأغنام، والسبورة لوح خشبي مدهون بلون أسود كالح؛ فلا نكاد نرى بعض الحروف والكلمات حتى يعيدها المعلم ثانية. لا مكيفات، ولا مدافئ مازوت. كنّا نحمل تحت الإبط أقراص «الجلّة» المصنوعة من روث الحيوانات نشعلها في «بوابير» يصنعها الأهل من تنك صفائح الزيوت والكيروسين، وكم سببت لنا السعالَ، وتفجّرَ الدموع، وسيلان مخاط أنوفنا من كثافة دخانها. ننتظر سماع الصافرة أو قرع الجرس لنخرج إلى الباحة.. نلعب "الغرغيرة» لنفكّ تجمّد أرجلنا. وكم سعدنا لمّا تزوّدت مدرستنا بمقاعد فارتحنا من برودة الأرض وتيبّس ركبنا من الجثوم عليها..

- ومع ذلك تعلّمتم؟

- أجل.. تغيّرت الأحوال. أنتم لديكم كلّ ما تطلبون، أمّا نحن في تلك الأيام لم يكن هناك حاسوب، ولا لابتوب أو أيباد، ولا هاتف محمول. السعيد منّا مَن يمتلك حذاء ومريولاً جديدين. كان المعلم يهتم بنظافتنا، ويردّد شعاراً: «لا عيب في الثياب المرقّعة، العيب ألّا تكون نظيفة». وهو غالباً يكون وحيداً في القرى الصغيرة، والأكبر اثنان أو ثلاثة. هكذا عشنا المراحل الأولى في الأرياف، أمّا المدن فكانت أفضل حالاً.

- وكم عاماً بقيت في المدرسة؟

- مكثت ثمانية وخمسين.

- ضحكت، كنت كسولاً.؟

- لا يا صغيرتي، اجمعيها..

- هاتها

- ثماني عشرة سنة حتّى الثانوية، وأربع في الجامعة

- هذه اثنتان وعشرون.. أين ما تبقّى؟

- ست وثلاثون معلماً في مدارس مختلفة، وأماكن متعددة.

- لماذا تركتها؟

- العمر يا حبيبتي، كبرت وتقاعدت، ألا تريني صرت شيخاً يحتاج المساعدة في القيام والقعود تساعداه النّظارة والعصا، ويدك الحانية أحياناً.

رفعت نظارتي وأحاطت رأسي بقوة. لثمت صلعتي وجبيني وهمست: أرجو أن تصحبني يوماً إلى الجامعة. نغزتني عبارتها فأثارت كوامن ماضٍ... وتنازعني أمل.!



نصيحة

اللي قاعد بالقهوة بيحكي عن الوطن، واللي بالتلفزيون بيحكي عن الوطن، ومن سافر بيحكي عن الوطن، ومن سرق بيحكي عن الوطن، واللي انسرق بيحكي عن الوطن . المشكلة مو بالحكي؛ المشكلة إنو صار عنا مليون حكيم للوطن ، وما عنا واحد يصلّح حنفية.

طشـــــاش



التفاؤل صار مثل الكهرباء: كلنا متمسكو ن به، لكننا لا نراه إلا «طشاش». نستيقظ متفا ئلين ، ثم نفتح باب البيت، فيصعقنا ارتفاع الأسعار. نبتسم، ثم نتذكر الراتب. ومع ذلك، ما زلنا متفائلين؛ ليس لأن الوضع تحسن، بل لأن التشاؤم أيضاً صار مكلفاً، ولا نملك ثمنه. فنضحك ونكمل يومنا بلا ضمانات أبداً.

هـــون المشكلـــة

اللي قاعد بالقهوة بيحكي عن الوطن، واللي بالتلفزيون بيحكي عن الوطن، ومن سافر بيحكي عن الوطن، ومن سرق بيحكي عن الوطن، واللي انسرق بيحكي عن الوطن. المشكلة مو بالحكي؛ المشكلة إنو صار عنا مليون حكيم للوطن، وما عنا واحد يصلّح حنفية.

نيـــة كـــاش

بتّ مقتنعاً، بعد الكثير من البحث والمتابعة، أننا شعب وحكومة نتقن صناعة الأحلام بالمجان؛ بحيث إن «النية الحسنة» صارت أرخص مادة بناء متوفرة في السوق؛ لا تحتاج إلى رخصة قيادة أو سيارة شحن قلاب. بينما نجد معدل التضخم بين وزارة المالية والبنك الدولي ومراكز الأبحاث قد بلغ وسطياً نحو 27% سنوياً حتى أيار 2026، وأن الغذاء من "قريبو" وحده يلتهم قرابة 72.5% من إنفاق الأسرة، فيما قفزت خطوط الفقر عن معدلها العالي أساساً بنحو 15% خلال أشهر قليلة. ومع ذلك، لا يزال البعض يظن أن «البركة في النية»، وأن الجوع ينهزم بابتسامة عريضة وتمنيات صالحة على مائدة خالية. الحقيقة أن المعدة لا تهضم النوايا الطيبة، والأسواق لا تقبل «النية» للدفع، حتى بكاش موبايل.

لا تخافـــوا

عندما نقول: «دير بالك وأنت عم تسوق»، لا نعني أننا نكره السائق، بل نعني أننا لا نريد أن يصطدم بالحيط الذي ظهر فجأة أمامه. من يحبك حقاً ينبهك قبل الحفرة، ومن يكرهك يصفق لك وأنت تسقط فيها. فلا تخافوا من النقد، خافوا من التصفيق الأعمى؛ فهو اللي رح» يفوتنا بالحيط».



كلام رصاص

نضال خليل

ع الطاولة

تحلّ هذه الأيام الذكرى الثانية للتحرير؛ عامان على النشوة، عامان على الأغاني، وعامان على «صرنا أحرار». والمواطن السوري؟ يقف خلف الطاولة يقلّب الأوراق، ورقة ورقة، ويسأل السؤال الذي لا يُقال في الاحتفالات الرسمية ولا في المهرجانات: «شو إلنا وشو علينا؟» المشكلة ليست في الأوراق؛ المشكلة أن الأوراق كثيرة، والطاولة صغيرة، والهمّ المعاشي قاعد في الصدارة، «حاطط رجل ع رجل»، وهو يرشف قهوته على حساب الدخل.سياسياً، لا أحد ينكر؛ ما فعلته الدبلوماسية السورية في الخارج يستحق أن يُدرّس في كتب العلاقات الدولية. دولة خرجت من حرب مدمرة، ورجعت لتقعد على طاولة الكبار أسرع مما توقع الجميع. هذا نجاح حقيقي، ونرفع له القبعة. لكن صاحب الطاولة الصغيرة في البيت يسأل سؤالاً بسيطاً ومحرجاً: متى سيتحول هذا النجاح الخارجي إلى جدار داخلي يحمينا؟

نريد مؤسسة لا تتغير بتغيّر الشخص. نريد قضاءً لا يسأل عن الاسم قبل أن يحكم. نريد شفافية تجعلنا شركاء في القرار، لا متفرجين نصفق في آخر المسرحية. فالاستقرار، يا جماعة الخير، لا يُبنى بالسيطرة وحدها؛ يُبنى عندما يشعر كل سوري، حتى المزعج منهم، أن له صوتاً مسموعاً.

اقتصادياً، الحكاية أبسط من كل المؤتمرات والوعود. قبل أن نبني أبراجاً على الورق، لنُشغّل معملاً واحداً متوقفاً. قبل أن نعلن عن مشروع عملاق، لنُعطِ شاباً قرضاً صغيراً ليفتح ورشة. بدل أن نعطيه محاضرة عن الصبر. المواطن الذي لا يجد عملاً ولا خبزاً ولا دواءً، لن يقتنع بأي خطاب عن النهضة، ولو كان الخطاب مكتوباً بماء الذهب ومغنّى بصوت «صباح فخري».

الثقة لا تُستورد من الخارج؛ تُبنى هنا، في السوق والحي: بضرب الفساد والتهريب بلا انتقائية، وبتكافؤ فرص، ورواتب تُحددها الكفاءة لا الولاء، وبإعادة النظر في رسوم وجمارك وقوانين استملاك تجعل المواطن يشعر أن الدولة معه، لا عليه. أما اجتماعياً، فالترتيب واضح: مدرسة تُعلّم التفكير لا التلقين، ومشفى يخدم الفقير قبل الغني، ومصالحة تعالج الجرح، لا تدفنه تحت السجادة ثم نتفاجأ برائحته بعد سنوات. البناء الحقيقي لا يبدأ من فوق؛ لا يبدأ من القصر ولا من المؤتمر. يبدأ من تحت: من الحي والمدرسة والمعمل. إذا أصلحنا الاقتصاد ليعيش الناس بكرامة، والسياسة ليحكم القانون لا المزاج، والمجتمع ليعيش الناس معاً لا ضد بعضهم... عندها فقط نكون قد وضعنا الأساس؛ ليس لسوريا الجديدة التي في الخطب، بل لسوريا التي على الطاولة.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
www.ninarpress.net
العدد 57 الأحد 29 تشرين الثاني 2026



اهتزازات غامضة داخل الأذن تتحدى أشهر نظرية لتفسير السمع



كشفت دراسة جديدة أن طريقة معالجة الأذن للأصوات قد تكون أكثر تعقيداً مما اعتقده العلماء طوال العقود الستة الماضية، وذلك بعدما رصد باحثون اهتزازات متزامنة تقريباً في مناطق متباعدة من القوقعة، وهي البنية الحلزونية الموجودة داخل الأذن الداخلية والمسؤولة عن استقبال الأصوات.

واعتمد الفهم التقليدي للسمع على ما يعرف بـ«الشفرة المكانية»، وهي نظرية تفترض أن كل تردد صوتي ينشط منطقة محددة من القوقعة، بحيث تستجيب مناطق مختلفة للأصوات المرتفعة والمنخفضة التردد. ويستند هذا النموذج إلى أبحاث العالم جورج فون بيكيسي الحائز جائزة نوبل عام 1961.

لكن الدراسة الجديدة، المنشورة في دورية «ساينس أدفانسز»، تشير إلى أن هذا التفسير قد لا يكون كافياً لفهم كيفية تعامل الأذن مع الأصوات منخفضة التردد. فقد استخدم باحثون من جامعة أوريغون للصحة والعلوم تقنية التصوير المقطعي البصري المترابط (OCT)، إلى جانب أساليب متقدمة لمعالجة الإشارات، لرصد اهتزازات دقيقة داخل قوقعة الأذن لدى خنازير غينية.

وأظهرت النتائج أن الأصوات منخفضة التردد يمكن أن تُحدث اهتزازات متشابهة في مناطق متباعدة من القوقعة تتحرك أحياناً بصورة شبه متزامنة، ما يشير إلى وجود آليات إضافية لمعالجة الأصوات إلى جانب خريطة الترددات المعروفة، من دون أن يعني ذلك إلغاء النموذج التقليدي بالكامل.

ويرى الباحثون أن هذه النتائج قد تسهم مستقبلاً في تحسين أجهزة زراعة القوقعة عبر محاكاة أنماط الاهتزاز الطبيعية بدقة أكبر، الأمر الذي قد يساعد على تحسين فهم الكلام والأصوات المعقدة، خاصة في البيئات المزدحمة بالضوضاء.

ورغم أهمية الاكتشاف، يؤكد الباحثون أن الدراسة ما تزال ضمن إطار الأبحاث الأساسية وقد أجريت على حيوانات تجارب، وبالتالي لا تمثل حتى الآن علاجاً جديداً أو تقنية جاهزة لتحسين السمع لدى البشر، لكنها تفتح الباب أمام أسئلة جديدة حول كيفية معالجة الدماغ للمعلومات الصوتية.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
أسبوعية – سياسية – ثقافية
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام رقم 420 بتاريخ 2025/10/6

المشرف العام
مؤسس الصحيفة
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسل أورفه لي
خالد الوهب
خالد معماري
خالد المحمد
مرعي الرمضان

لإعلاناتكم
+963 957 244 920
+963 933 590 227

العمليات الفنية
نينار برس
NINAR PRESS
مطبعة دار العلم – دمشق

www.ninarpress.net
x.com/NinarPress
facebook.com/ninarpress
ceo@ninarpress.net
+963 981 43 46 20
+90 543 430 55 31
@ninarpress6281
t.me/ninar_press